

دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على الأداء المالي والانحرافات في المصارف

(دراسة حالة - بنك النيل للتجارة والتنمية الفرع الرئاسي)

د. عبد الرحمن عبد الله كبسور أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة النيل الأبيض .

د. نشوي عمر محمد خير أستاذة المحاسبة المساعد - جامعة السودان المفتوحة

د. أسامة حسين محمد يوسف كبر أستاذ الإقتصاد المساعد - جامعة الضعين

المستخلص:

تمثلت مشكلة البحث في ما هو دور التحليل المالي في تحديد كفاءة ودقة الرقابة على الأداء المالي وانعكاس ذلك في السيطرة على الانحرافات بالمصارف التي تهدف إلى تبيان مفاهيم التحليل وأدواته وأساليبه ومجالاته، وأهميته في تحقيق وتفعيل الرقابة وبالذات مجال الخدمات المصرفية أيضاً تبيان أهم العوامل التي تؤثر في استخدام التحليل المالي لتحسين المؤسسات المصرفية و الكشف عن الانحرافات الفعلية والمتوقعة وتمثلت فرضيات البحث في أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات والأساليب التحليل المالي و كفاءة الرقابة على الأداء المالي و هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي والسيطرة على الانحرافات ومن أهم النتائج التي توصلت إليه البحث: أن المصرف يتبع سياسة التوازن ما بين السيولة والربحية والتوظيف الجيد للموارد والأرباح الناتجة عنها ، ويتضح ذلك من أثر التحليل المالي من خلال (الأدوات وأساليب ، المؤشرات) علي كفاءة الرقابة علي الأداء المالي والسيطرة علي الانحرافات. يتميز المصرف بوجود إدارات وأقسام فعالة لإدارة المخاطرة و السيولة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرة الائتمانية والمخاطرة الاستثمار وغيرها ، وتساهم هذه الإدارات في القيام بدور فاعل في التوجيه السليم للاستثمارات الجيدة وتيم أليا وعبر الشبكة. من خلال النتائج يوصي البحث بضرورة تطوير نماذج قياس وتوفير مؤشرات مصرفية متطورة وتوفير المزيد من الدراسات التي تعامل علي رفع الأرباح المصرفية كذلك ضرورة الاهتمام بتنوع مجالات الاستثمار علي أن بوجه الفائض من السيولة والودائع في حالة وجود الاستثمار في الشهادات الحكومية يؤدي هذا إلي رفع اقتصاد الدولة وعمل ندوات ومحاضرات ونشر دور لنشر مفاهيم التحليل المالي والأداء المالي.

Abstract

The problem of research was the role of financial analysis in determining the efficiency and accuracy of control over financial performance and its reflection in controlling the deviations of banks, which aims to show the concepts of the analysis, its tools, methods and fields. Its importance in achieving and activating supervision, especially the field of banking services, In the use of financial analysis to improve banking institutions and detect the actual and expected deviations. The hypotheses of the research were that there are statistically significant differences between the use of tools and methods, financial analysis and the efficiency of control over financial performance. There are significant differences The results of the research are as follows: The Bank follows the policy of balance between liquidity and profitability and the good utilization of resources and the resulting profits, as evidenced by the impact of financial analysis through (tools, methods, indicators) on efficiency Control of financial performance and control of deviations. The Bank has effective departments and departments to manage risk, liquidity, market risk management, credit risk, investment risk and others. These departments play an active role in the proper direction of good investments, Timely and across the network. The study recommends the need to develop models of measurement and provide advanced banking indicators and provide more studies that deal with raising the profits of banking as well as the need to pay attention to diversification of investment areas that the surplus of liquidity and deposits in the case of investment in government certificates, seminars, lectures and dissemination of role to disseminate the concepts of financial analysis and financial performance.

أولاً: الإطار المنهجي

1/ المقدمة

مما لا شك فيه أن العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات والاتصالات ، فالتطور الهائل الذي حدث على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والتوسع الكبير في المجال الاقتصادي والتنظيمي مهد لظهور الشركات العملاقة كالشركات المساهمة والمتعددة الجنسيات واستمر هذا الانفتاح إلى أن انتهى إلى ما يصطلح عليه " بالعولمة " وبالتالي أصبح هناك كم هائل من البيانات والمعلومات التي هي بحاجة إلي تفسير والمعالجة بالسرعة والدقة الممكنة، وأصبحت عملية اتخاذ القرارات عملية معقدة وعملية بحثة تستند إلى المعلومة الدقيقة

ومع وجود وتزايد المنافسة أصبحت عملية وجود المنشآت واستمرارها في عالم الأعمال عملية صعبة ومعقدة .

هذه الأسباب دعت إلى ضرورة وجود إدارة علمية تواكب هذا التطور السريع في البيئة والمنافسة الحادة ، وبالتالي ينبغي أن تكون هناك إدارة فعالة تضع الخطط العلمية والمدروسة وأن تمتلك جهازا رقابيا (تمثل الرقابة الحلقة الأخيرة من الحلقات العملية الإدارية من التخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة واتخاذ القرارات . فالرقابة تقوم بقياس مدي تحقيق الأهداف التي حددتها عمليات التخطيط، فهي التي تصنع معايير القياس ومن ثم تجربها للتحقق من المطابقة، كما تقوم بعملية التصحيح عند اكتشاف أي انحرافات عن الخطط الموضوعة مسبقا، وبالتالي فهي التي تعمل علي كشف الأخطاء وتصحيح مسار التنفيذ مع أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني تزداد أهمية وخطورة الرقابة عليه حتى لا يؤدي الي تدهور الاقتصاد في البلد. من هنا ظهر التحليل بهذه الصورة الحديثة في ثلاثينا القرن العشرين أبان الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحد الأمريكية ، وما تبعه من اكتشاف لعمليات الغش والخداع في إدارة العديد من الشركات التي أضرت بمصالح المساهمين ، والمقرضين مما حدا بالمشرع إلي التدخل بغرض نشر المعلومات ، علي أصحاب الشركات ، وفتح المجال لعمليات التحليل المالي ، ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح التحليل المالي يكسب أهمية متزايدة لدي الكثير من الجهات ذات الصلة.

2/ مشكلة البحث

عند القيام بعملية التحليل المالي تطرأ بعض المشاكل التي يمكن تصنيفها إلي نوعين رئيسين ، أولها المشاكل التي تعترض إلي القائم بعمل التحليل المالي ، وثانيها مشاكل تتعلق بالأطراف الأخرى التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية إجراء تحليله أو القيام بتقويم الأداء ، تظهر مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور التحليل المالي في تحديد كفاءة ودقة الرقابة على الأداء المالي وانعكاس ذلك في السيطرة على الانحرافات بالمصارف ومن خلال الأسئلة الفرعية الأخرى :

1/ ما هو مدي جودة و كفاءة خصائص البيانات المحاسبية المقدمة للمحلل المالي في مخرجات عملية التحليل المالي من حيث الدقة والسرعة.؟

2/ هل يؤثر تبني مفهوم الرقابة الشاملة الذي يتتى مفهوم تحليل الربح والخسارة على مدى وإمكانيات استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي لتحقيق الرقابة في مراحلها المختلفة ؟

3/ هل يمكن استخدام التحليل المالي كأداة تتبؤ في تحديد أفضل البدائل المتاحة وعملية ترشيد اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.؟

3/ أهداف البحث

يهدف هذه البحث إلى الوصول إلى دور التحليل في كفاءة الرقابة التي تتمثل الأهداف في تبيان مفاهيم التحليل وأدواته وأساليبه ومجالاته، و أهمية في تحقيق وتفعيل الرقابة وبالذات مجال الخدمات المصرفية. أيضاً تبيان أهم العوامل التي تؤثر في استخدام التحليل المالي لتحسين المؤسسات المصرفية. والتعرف على دور التحليل المالي في الكشف عن الانحرافات الفعلية والمتوقعة. كذلك كشف الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي. والبحث في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات.

4/ أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناوله حيث يمثل استخدام التحليل المالي بعدا علمياً وعملياً في الفلسفة الإدارية الحديثة لتحقيق الرقابة الشاملة التي تتبنى مفاهيم الربح والربحية ، والتي توفر أدوات ومقاييس الكشف عن الانحرافات ، ومعايير تطور الأداء ، وترشيد القرارات الإدارية بتحسين كفاءة الأداء الرقابي والمالي، علي أن يتم تحقيق هذا البحث في مجال وبيئة المصارف العاملة في السودان فتتبع أهمية التحليل المالي في معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطوير وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبل والتخطيط لها في ظل ظروف وعدم التأكد وهي مهمة

في مشاريع الدولة المركزية و من الأسباب الأخرى التي تزيد أهمية البحث نجد أن إغفال أدوات التحليل المالي المختلفة من قبل كثير من المحاسبين والإداريين وحتى المختصين في الإدارة المالية والاعتماد على المفهوم التقليدي للتحليل المالي الذي يختصر فقط بالنسب المالية في حين أن هناك أدوات حديثة كالأدوات الكمية ، بالإضافة إلى وجود أدوات أخرى مثل عملية تحليل ربحية المشاريع كالمفاضلة بين شراء وتأجير الأصول.

5/ فرضيات البحث

تسعى البحث لقياس أثر التحليل المالي من خلال (الأدوات، الأساليب، المؤشرات) على كفاءة الرقابة على الأداء المالي والسيطرة على الانحرافات وفقاً للفرضيات التالية:

1/ فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي وكفاءة الرقابة

2/ هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات والأساليب التحليل المالي و كفاءة الرقابة علي الأداء المالي.

3/ هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات

4/ هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات.

6/ منهجية البحث

استخدام المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمعلومات التاريخية واستخدامها في تصميم منهج التعامل مع البحث الحالي، والمنهج هو التعرف على الوضع الحالي، والمنهج الوصفي للتعرف علي الوضع القائم وعكس ما هو كائن على أرض الواقع والتحليلي لاختبار بيانات المتوفرة والاستنباطي لتحديد العلاقات واستخراج النتائج، والمنهج التطويري لدراسة الحالة.

7/ حدود البحث

حدود مكانية : الجهاز المصرفي بالسودان بنك النيل للتجارة والتنمية الرئاسة

حدود زمانية : تتحصر في الفترة مابين 2011م - 2015م

8/ طرق جمع البيانات ومصادرها

مصادر أولية الدراسة الميدانية الاستبيان والمقابلة الشخصية والملاحظة ، تقارير وبيانات الحالة تحت الدراسة المنشورة عن الفترة المدروسة.

مصادر ثانوية الكتب والمجلات والمنشورات والمواقع الالكترونية على شبكة الانترنت والرسائل الجامعية

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ دراسة محاسن 2005

مشكلة الدراسة هي ما مدي كفاءة النظام الرقابة الداخلية المتبعة في بنك الخرطوم في اكتشاف الانحرافات والاختلاسات ذلك من تحليل عناصر الرقابة بهدف التعرف علي أهم الخصائص والسمات الرقابة الداخلية ومعرفة وجهة نظر الإداريين والعاملين في البنك والنظام المتبع والأساليب والوسائل التي يتم عن طريقها تقييم الرقابة الداخلية كذلك التعرف علي دور العملاء في عملية الرقابة من خلال إدارتهم الصحيحة لحساباتهم والأشراف عليها ومتابعة أي أخطاء قد تحدث فيها وقد توصلت الباحثة من خلال الفرضيات آتية: حدوث المخالفات يرجع لعدم فعالية نظام الرقابة الداخلية ونظام المراجعة الداخلية المتبعة حالياً وقد لا يكتشف التزوير والاختلاسات عند وقوعها وتوصلت إلي النتائج التالية: أن الحد من المخالفات يعني أن لنظام الرقابة يكتشف الخطأ ولكن في وقت لاحق لاكتشاف الخطأ وحده ليس كافي أنما المطلوب اكتشاف الخطأ حين وقوعه لان ذلك يسبب خسائر فادحة للبنك وأن نظام المراجعة الداخلية المتبع حالياً يمكنه كشف التزوير والاختلاسات عند وقوعها . اختلفت الدراسات في كفاءة نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الانحرافات والاختلاسات في بنك الخرطوم وأما الدراسة الأخرى تحدثت عن دور التحليل وكفاءة الرقابة والأداء المالي والانحرافات في المصارف السودانية (1).

2/ هشام 2010م :

تمثلت مشكلة الدراسة في هل تمثل القوائم المالية مصدراً كافياً للمعلومات التي تفيد عملية التحليل المالي ؟ هل تساعد أساليب التحليل المالي في القطاع المصرفي للوصول إلي قرارات إدارة السيولة والتمويل المصرفي ؟ يستهدف أبرز دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية في تقويم أداء

المصرف ومعرفة كيفية استخدام التحليل المالية لتقويم كفاءة الأداء المالي- استرشد الباحث باختبار الفرضيات التالية: تمثل القوائم المالية مصدر كاف للبيانات المستخدمة لإجراء التحليل المالي ، وتوصل الباحث إلي مجموعة من النتائج أهمها في الأتي: يوفر التحليل القوائم بواسطة النسب المالية مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس كفاءة الأداء المالي المصرفي وأن القوائم المالية لا تمثل مصدرا كافيا لتزوي المستخدمين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة . وتختلف الدراستين عن بعضهما في اتخذت دراسة هشام أهمية التحليل المالي في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية وبحث الحالي في دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة والأداء المالي عن كشف الانحرافات في المصارف(2).

3/ دراسة هيثم 2014

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المصارف الإسلامية وتمثلت مشكلة الدراسة : في استخدام التحليل المالي والحصول علي مؤشرات ترفع كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية ، وكذلك اهتمام المصارف الإسلامية بمؤشرات التحليل المالي يؤثر علي تقويم كفاءة الأداء المالي ، كذلك مدي إمكانية مصرف أم درمان الوطني في سداد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل وقابلية الائتمانية علي منح التمويل طويل وقصير الأجل .تمثلت أهداف الدراسة :- في توضيح طرق استخدام التحليل المالي في المساعدة علي رفع كفاءة الأداء لدي المصارف الإسلامية السودانية وذلك بالتركيز علي أهمية المؤشرات المالية وبيان دورها ، وكذلك التعرف علي اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي ، وكذلك توضيح استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات مالية سليمة ، وكذلك تقويم مصرف أم درمان الوطني في مجال الربحية والسيولة وذلك باستخدام المؤشرات المالية ومعرفة كفاءة الأداء المالي للمصرف .وسعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية :- الفرضية الأولى : استخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، الفرضية الثانية : استخدام مؤشرات التحليل المالي . المصارف الإسلامية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات ،الفرضية الثالثة : استخدام التحليلي المالي يؤثر علي استمرارية المصارف الإسلامية . توصلت الدراسة إلي عدة النتائج منها ، استخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ،المصارف الإسلامية تستخدم مؤشرات التحليل المالي في قياس كفاءة الأداء المالي لجذب مدخرات العملاء ، المصارف الإسلامية تهتم بالتحليل المالي ، استخدام مؤشرات التحليل المالي في المصارف الإسلامية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات .اختلفت الدراستين في الدراسة سابقة تحدثت عن دور التحليل المالي في تقويم ورفع كفاءة أداء في المصارف الإسلامية عن طريقة مؤشرات المالية واتخذ القرارات

المالية السليمة في تحقيق رفع هذه كفاءة وأما الدراسة الحالة تحدثت عن دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة علي الأداء والانحرافات ويتم ذلك عن طريق تحليل البيانات المالية في هذه المصارف (3).

4/ دراسة الطيب 2015

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي: هل تطبيق القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدي إلي نتائج حقيقية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية؟. هدفت الدراسة إلي النقاط التي تتعلق بتطبيق أسلوب القياس المرجعي في تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية وهي في إيضاح تطبيق أسلوب القياس المرجعي في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية وتمثلت فروض الدراسة في: تطبيق أثر القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدي إلي نتائج حقيقية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية . النتائج البحث:- بناء علي ما تقدم ، ومن خلال ما تم في الدراسة الميدانية من تحليل ومعالجة إحصائية واختبار الفروض يستخلص الباحث النتائج التالية :- أوضحت الدراسة أن تحسين القياس المرجعي يعمل علي تطوير نظام تقارير القياس لتقويم الأداء المالي في المصارف التجارية ، أثبتت الدراسة أن نتائج القياس المرجعي لا بد أن تكون ملائمة لمتطلبات ومعايير تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية ، أثبتت الدراسة أن مدخل القياس المرجعي يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس في المصارف التجارية . واختلفت الدراستين عن بعضهما في تحدثت الدراسة السابقة عن تطبيق القياس المرجعي علي تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية وأيضاً تحدثت عن تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية وتعرف علي خصائص والشروط الواجب توافرها لتقويم الأداء المالي وأما الدراسة أخري تحدثت عن دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة علي الأداء المالي والانحرافات معالجتها في المصارف السودانية (4).

ثالثاً: الإطار النظري

1/ التطور التاريخي للتحليل المالي:

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها استناد إلي كشوفاتها المحاسبية، وكان جل الاهتمام في التحليل علي مصادر التمويل الطويل الأجل وقد أدي إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلي توجيه لاهتمام في التحليل المالي إلي قضيتين أساسيتين وهما:

الأولى: دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة علي تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها .

الثانية: دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها علي المنافسة (5).

مع تطور الصناعة والتجارة أتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية علي مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد علي المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

2/ مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ علي الحالية المالية وبالتالي الحكم علي السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازم وهناك الكثير من التعريفات التي تناولت التحليل المالي منها:

1/ يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال علي الإدارة المشرفة، إذ يبين مدي كفاءتها في أداء وظيفتها (6).

2/ التحليل المالي عبارة عن معالجة منتظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (7).

3/ التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من ضروري التعرف علي المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر علي الربح.

3/ أهمية التحليل المالي

أهم ما يبحث عنه مستخدمي القوائم المالية هو التنبؤ بالأرباح حيث أنها هي أساس زيادة قيمة الأسهم التي يحملونها وهي التي تشجع المقرضون علي تحمل مخاطر إقراض أموالهم للشركة وكذلك فإن أرباح الشركة هي التي تتيح إمكانيات التوسع في المستقبل، ولكن المشكلة هي أن هذه الأرباح غير مؤكدة، لذلك يجب إيجاد عدة أدوات تحليلية تساعد علي تفسير العلاقات الرئيسية ودراسة الإجراءات للحكم علي إمكانية النجاح في المستقبل، و يمكن أن تبقى بالقوائم المالية (8).

وتتلخص أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية في النقاط التالية:

- 1/ يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال .
- 2/ تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدي قدرة العملاء علي الوفاء بالتزاماتهم المترتبة علي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم.

3/ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، بالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

4/ يساعد التحليل المالي في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية، من ناحية أخرى كما يخضع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة لحماية المؤسسة من الانحرافات المختلفة.

4/ العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن أبرزها فيما يلي :

1/ **الثورة الصناعية** : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلي رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلي شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها علي نطاق واسع، ولقد أضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلي تفويض سلطة إدارة الشركات إلي مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلي تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة إعمالها .

2/ **الائتمان**: دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلي ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات المالية لهذا النوع من الائتمان، لذلك ظهرت الحاجة إلي ضرورة تحليل القوائم المالية.

3/ **أسواق الأوراق المالية**: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، وعلي ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4/ **تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية**: نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف علي حماية المستثمر من تلاعب المديرين، لذلك اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص علي ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية علي الجمهور إعتراً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

5/ مجالات و أغراض التحليل المالي

أن الغرض من التحليل المالي بصورة عامة هو تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة ويمكن حصر أغراض التحليل المالي في النواحي التالية (9)

1/ **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا النوع من التحليل المالي المقرضين وذلك لمعرفة مدى قدرة المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الدائنين.

2/ **التحليل الاستثماري:** يتم في ظل هذا النوع من التحليل المالي التحقيق من سلامة استثمارات المستثمرين وكفاية عوائدها وذلك من خلال تقييم الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة محل التحليل وتقييم الكفاءة الإدارية الخاصة بها.

3/ **تحليل الإدماج والشراء:** يتولد من عمليات الإدماج والشراء التي تتم بين الشركات لتكوين وحدة واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو وذلك من خلال التحليل المالي .

4/ **تحليل تقويم الأداء:** يتم الاعتماد علي التحليل المالي في تقويم ربحية الشركة وكفاءتها في إدارة أصولها المختلفة، وقدرتها علي الوفاء بالتزاماتها وتوازنها المالي، واتجاهات نموها المستقبلي ومقارنة أدائها بالشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال (10).

5/ **التحليل من أجل التخطيط:** أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء إستناداً إلي الأداء الذي كان سائداً في السابق، ويعتبر التخطيط ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات (11)

6/ شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل شروط معينة ليصبح نموذجاً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:

1/ يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.

2/ يجب أن يكون التحليل المالي شامل المالي لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.

3/ يجب أن يكون التحليل المالي إقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

4/ يجب أن يركز التحليل المالي علي أساس التنبؤ في المستقبل وليس علي أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل.

5/ يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

6/ يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلي نتائج واقعية ودقيقة (12).

7/ معايير التحليل المالي

إن التوصل إلي رقم معين لا يعني شيئاً بحد ذاته بل ستوجب علي المحلل المالي مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمنشأة وهناك عدة معايير للمقارنة كما يلي: (13)

1/ المعايير التاريخية: تعني هذه المعايير دراسة النسب المالية لنفس المنشأة في السنوات السابقة، وتستمد أهمية هذا المعايير من فائدتها في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمنشأة وبيان وضعها المالي والحالي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يمكن معرفة وضع المنشأة المالي وتحديد فيما إذا كان يسير بتحسن مستمر أو يتجه إلي وضع أسوأ، ومن عيوب هذا المعيار عدم قدرته علي المقارنة بين وضع المنشأة الحالي وأوضاع المنشآت المشابهة الأخرى، كما يعاب عليه عدم دقته خاصة إذا توسعت المنشأة في أعمالها أو تم تغيير طبيعة عملها.

2/ معايير الصناعة: في هذا الخصوص يتم مقارنة النسب المالية للمنشأة مع النسب المالية للمنشآت المناسبة لها في الحجم والتي تتشابه معها في طبيعة العمل، وفائدة هذا المعيار انه يعطينا فكرة جيدة عن وضع المنشأة المالي مقارنة بمثيلاتها، إلا انه يعاب عليه عدم الدقة نظراً لصعوبة أن نجد منشآت مشابهة تماماً من حيث الحجم وطبيعة الأعمال، خاصة وأن الكثير من المنشآت قد أخذت بمبدأ التنوع في المنتجات للتقليل من مخاطر الاعتماد علي منتج واحد.

3/ معايير الملائمة: ويعني قدرة المعلومات المحاسبية علي التأثير علي القرار الذي سيأخذه المستخدم بصدد تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وكذلك تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها .

4/ معيار الوثوق في المعلومات (أي معيار إمكانية الاعتماد عليها): إن هذا المعيار لا يعني الدقة المطلقة ولكن يمكن أن يحتوي علي مدي مقبول يمكن من خلاله الحكم علي مدي الدقة وصحة المعلومات وعدم صحتها، ومن ضم الصفات التي يمكن الإعتماد نجد صدق المعلومات في تمثيل ظاهرة معينة، الموضوعية، الحياد.

5/ معيار القابلية للفهم: يعني أن تكون المعلومات من حيث الإنتاج والمصطلحات والمحتوي والصيانة والتبويب والعرض بسيطة، وبشكل يتلاءم مع مستوي الإلمام والفهم المفترض من جانب مستخدمي المعلومات، وملائمة لطبيعة متخذ القرار وشخصيته (14).

6/ معيار الشمول: ويقصد به أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدم، وفي حالة البيانات التقديرية يجب أن تكون التقديرات مبنية علي أسس سليمة ومقبولة.

7/ معيار القابلية لإجراء المقارنات والتناسق: إن هذه الخاصية تعني أن المعلومات تعين المستخدم في إجراء المقارنات بين المنشأة وغيرها، وبين المنشأة في فترات مختلفة، وينبغي أن يلاحظ أن هناك تناسقاً بين قواعد العمليات المحاسبية التي تمت هذا العام ومثيلاتها في الأعوام الأخرى.

8/ محددات التحليل المالي

التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائد في المؤسسات، ألا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في الاقتراب من الحقيقة محكوم بمجموعة عوامل منها:

1/ التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداده، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح المعلومات أو الاعتماد علي معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر في نتائجهم (15).

2/ كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لان الكمية والنوعية لهما أثراً مباشراً في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوق نقل من حالة عدم التأكد، وتؤدي إلي الاقتراب من الوضع الحقيقي.

3/ مدي استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، لان تغير الأساليب سيؤدي إلي تغير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركاً لأبعاد ذلك فانه سيجد نفسه واقعاً في الخطأ.

4/ محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل فإذا تدنت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل.

5/ اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي علي الاستنتاج الدقيق.

9/ الرقابة المالية

تخدم الرقابة غرضين رئيسيين متكاملين هما التقييم وتحديد المسؤولية الإدارية والقانونية والمالية، حيث يركز التقييم المهمات والأداء المالي بينما يركز غرض تحديد المسؤولية على الجوانب السلوكية بغية تحديد المسؤولين عن الانحراف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم: وتحت هذين الغرضين يندرج العديد من الأغراض العامة للرقابة المالية كالتالي:

1/ أهداف اقتصادية: تتمثل في كفاءة استخدام الأموال والتأكد من إنفاقها في أفضل الأوجه التي تحقق الأهداف، وكذلك المحافظة عليها من السرقة والتلاعب.

2/ أهداف قانونية: وتتمثل في التأكد من أن مختلف التصرفات المالية تمت وفقا للأنظمة والقوانين والسياسات المتبعة، وتركز الرقابة القانونية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية وتحديد المسؤولين عن الانحرافات والتوصية بإجراءات الوقائية والتصحيحية.

3/ أهداف اجتماعية: تتمثل في منع ومحاربة الفساد الإداري والاجتماعي بمختلف صورته وأنواعه مثل الرشوة والسرقة والإهمال والتقصير.

4/ أهداف إدارية وتنظيمية: هي المحافظة على الأموال واستعمالاتها المشروعة بكفاءة وفعالية

10/ مقومات النظام الرقابة الفعال

لكي يتمكن النظام الرقابي من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ينبغي أن يتوفر فيه مجموعة من المقومات الأساسية، وتتمثل تلك المقومات في (16).

1/ الهيكل التنظيمي: ويقصد بالهيكل التنظيمي مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة المنظمات بجهاز الرقابة بهدف توفير الرقابة اللازمة على تلك المنظمات.

2/ وجود نظام المحاسبي سليم: والذي يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف من ضمنها تقديم البيانات اللازمة عن جميع المعاملات المالية اللازمة لتمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها، وتطبيق الرقابة الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على ممتلكات المصرف.

3/ الحياد والاستقلالية: وتعني ممارسة الجهاز الرقابي لصلاحياته وواجباته بحرية تامة وبدون التعرض لأي ضغوط أما الحياد فيتمثل في عدم انحياز المراقب أثناء تأدية عمله الرقابي (17).

4/ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية: أن الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة الرقابة المحاسبية، والإدارية، والضبط الداخلي لها دور كبير في ضبط وتقييم أعمال المصرف ونظرا لأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمشروع فقد اعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البدء التي ينطلق منها المدقق الخارجي، وهي أيضا المرتكز الذي يركن إليه عند أعداده لبرنامج التدقيق وفي تحديد نسب اختبارات والعينات (18).

5/ عناصر بشرية مدربة تدريباً جيداً للقيام بعملية الرقابة: وقد قسمت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معايير المراجعة إلى ثلاثة مجموعات، جعلت المجموعة الأولى منها وتسمى بالمعايير العامة أو الشخصية لتحديد مواصفات المراقب من حيث التعليم والتدريب والخبرة، والاستقلالية، إضافة إلى بذل العناية المهنية الواجبة. وذلك لأهمية العنصر البشري في العملية الرقابية (19).

11/ المقاييس المالية الحديثة

نظرا لفشل مفهوم الربح المحاسبي كهدف أساسي للمنشأة بسبب العيوب التي تشوبه في عمليات القياس ، فقد أدي ذلك إلي تبني المنشآت مفهوم خلق القيمة وتعظيم ثروة الملاك كهدف أساسي للمنشأة ، وابتكار مقاييس حديثة للأداء المالي تعتمد علي التدفقات النقدية في القياس وليس مفهوم الربح المحاسبي وأهم الأساليب الحديثة التي نالت شهرة في مجال تقييم الأداء المالي والتي تساهم في خلق القيمة للمنشأة وهي :

1/ نموذج الدخل المتبقي : نتيجة للتطورات الاقتصادية وآثرها علي أهداف المنشآت فقد تطورت مقاييس الأداء المالي لتقادي العيوب التي وقعت فيها المقاييس المالية التقليدية ، وقد تم ابتكار نموذج الدخل المتبقي لتقادي عيوب نموذج معدل العائد علي الاستثمار ، وتم استخدام هذا المقياس لأول مرة في عشرينات القرن الماضي ، ولقد كان الهدف الأساسي من وراء استخدام مفهوم الدخل المتبقي هو تقييم أداء المنشأة ممثلا في تقييم أداء مراكز المسؤولية داخلها ويقوم علي أساس حساب الربح الاقتصادي للمنشأة وذلك لخدمة الأغراض الداخلية داخل المنشأة فقط ، وهنا يظهر التحول من المقاييس المحاسبية إلي المقاييس الاقتصادية والتي تفيد في تقييم أداء مراكز المسؤولية.

2/ مقياس القيمة السوقية المضافة : أن هذا المقياس حديث نسبيا يسعى إلي قياس القيمة الحقيقية المضافة للمنشأة ، والقيمة السوقية لملكية ، وتعرف القيمة السوقية المضافة علي أنها إجمالي القيمة المحققة لحملة الأسهم لفترة من الزمن وتعرف أيضا بأنها القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة ، تمثل الفارق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر (أجمالي حقوق الملكية) ، فإذا كانت القيمة السوقية لأجمالي حقوق الملكية أكبر من القيمة الدفترية لها فإن مقياس القيمة السوقية المضافة يكون موجبا ، والعكس إذا كانت القيمة الدفترية لأجمالي حقوق الملكية أكبر من القيمة السوقية لها فإن القيمة السوقية المضافة تكون سالبة ، وتعني قيمة القيمة السوقية المضافة الموجبة أن المنشأة الاقتصادية قد تطورت والعكس إذا كانت القيمة السوقية المضافة سالبة (20).

ويتميز مقياس القيمة السوقية المضافة بأنه مقياس عادل ومنصف في تقييم أداء المنشآت ، حيث أنه يسعى بالمنشأة إلي تحقيق وتعظيم القيمة بالإضافة إلي أن هذا المقياس يهدف إلي تقويم الثروة المتولدة لحملة الأسهم عبر الفترة الكلية للأعمال أي أنها ذات توجه مستقبلي .

12/ مفهوم تحليل الانحرافات

تسعي إدارة المنشأة إلي متابعة الأداء من خلال مطابقة الفعلي مع الأداء المخطط بالموازنة المجازة من قبل الإدارة ، وعادة ما تقوم لجنة الموازنة بالمنشأة بتحليل تقارير الأداء الفعلي ومقارنتها بالأداء المخطط وتقديم نتائج هذا التحليل إلي لاتخاذ القرارات المناسبة حسب ما يتطلبه الموقف .

يقصد بتحليل انحرافات الموازنة تحليل الفروقات والاختلافات بين تقديرات الموازنة والأداء الفعلي عن نفس الفترة والتعرف علي أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (21).

والانحرافات أما أن تكون زيادة الأداء الفعلي عن الأداء المخطط ويمثل في هذه الحالة إسراف في التكلفة عن ما هو مخطط ، وأما أن تكون الانحرافات تميل إلي التوفير أي نقص الأداء الفعلي عن الأداء المخطط ، وفي كلتا الحالتين يجب دراسة وتحليل الانحرافات للوصول إلي مسبباتها والعمل علي معالجة الانحرافات السالبة ومنع حدوثها في المستقبل وتنمية وتشجيع الانحرافات الموجبة (22).

13/ مراحل تصحيح الانحرافات

وبعد أن تم قياس الأداء في المرحلة الثانية بمقارنته مع المعايير الموضوعية مسبقا بالخطة يتضح من عملية القياس مدي وجود مطابقة لما خطط له أو حدوث بعض الاختلافات في النتائج ، وقد تكون هذه الانحرافات بسيطة وقد تصل إلي مستويات أكبر تستحق الوقوف عندها . فعملية التصحيح تتم في أربع خطوات هي :

1/ تحديد الانحرافات التي تستحق المعالجة :- في هذه الخطوة يتم تحديد الانحرافات أو الاختلافات الواجبة المعالجة ونذكر هنا أن حدوث الانحرافات شيء وارد وطبيعي ، وهو أمر غير خطير فقد يكون هنالك خطأ في التخطيط أو خطأ في المعيار الذي يتم القياس وفقه وبالتالي لا بد من الدراسة لتحديد أسباب هذه الانحرافات .

2/ تحديد أسباب الانحرافات : فأن حدوث انحراف ليس شيئاً مزعجاً في حد ذاته ، المهم هو تحديد أسباب هذه الانحرافات ، لأن تحديد أسبابها يعتبر نصف معالجة والأسباب هي :-

أ- أخطاء في أعداد الخطة .

ب- أخطاء في معايير القياس .

ت- مبالغة في تحديد الأهداف .

ث- أخطاء في تصميم العمليات .

ج- خلل في تنظيم من حيث الكفاءات المطلوبة للعمل .

فقد يتضح من دراسة المشكلة أن هناك أخطاء في الخطة تستدعي تعديلها أو أحداث تغييرات نتيجة لظهور عوامل جديدة لم توضع في الحساب عند وضع الخطة ، وقد يتضح من الدراسة أيضاً أن طرق العمل التي يتم بها تنفيذ العمليات غير مناسبة وبالتالي يصعب معها تحقيق الأداء ، كعدم انسياب إجراءات أو خطوات العمل أو عدم تناسب لوائح وقواعد العمل، وقد يتضح من الدراسة سلامة الخطة وأن الانحراف كان نتيجة

لعوامل تغيرات مفاجئة كظروف طبيعة أو حروب مفاجئة كان من الصعب تجاوزها ، وبنفس القدر قد تكون الأسباب لأخطاء فنية في التخطيط وقصور في أعداد الخطة تستدعي إعادة التخطيط .

3/ معالجة الانحرافات :- بعد وضوح أسباب الانحرافات يصبح من الممكن إجراء عملية المعالجة ولا شك أن أمام الإدارة أكثر من بديل لمعالجة الانحراف وبالتالي ينبغي دراسة كل بديل لاختيار أنسب البدائل و فإذا اكتشفت الإدارة أن هناك أخطاء في الخطة سيتم معالجتها سواء كان ذلك بإجراء تعديلات أو إعادة عمليات التخطيط .

4/ متابعة تنفيذ المعالجة :- أن عملية تحديد المشكلة (الانحراف) ودراستها وتحديد أسبابها واختيار الحل الأمثل واتخاذ القرار بإجرائه لا يكفي وحده ما لم تتم متابعة تنفيذ هذا الحل أو المعالجة ، ويتم تحديد الأخطاء والتوجيه بتصحيحها ألا أنه لا تتم المتابعة من جانب الإدارة لعمليات التصحيح فتصبح قرارات المعالجة حبرا علي ورق دون القيام بعمليات علاج حقيقة وتصحيح للأخطاء .

والإجراء العلاجي للانحرافات غير المقبولة قد يكون في مستوى التخطيط أو التنظيم أو عملية تنشيط الأداء عن طريقة التوجيه والتنمية وتوفير الحوافز ، وهذا يدل علي أن الرقابة عملية مستمرة تعمل علي التأكد من أن تنفيذ سيؤدي إلي تحقيق الأهداف والشكل الذي يلخص المراحل الرقابية التي تتم بشكل منظم .

ملخص هذه المبحث يري الباحثون في عرض الأبعاد والأدوات التي تستخدم في تحليل عملية الأداء المالي حتى تعالج الانحرافات والأخطاء التي يتعرض لها المصرف في برامج اليومية أو خلال شهرة أو خلال السنة ووضحنا خصائص المؤشرات ومعناه وتعرض أيضا إلي مقاييس التي تعمل علي تظهير الحقيقة المصرفية من الأرباح أو الخسائر وإبراز المؤشرات المستعملة في عملية الأداء المالي وأيضا ووضحنا أنواع مقاييس والانتقادات للقياس المعتمد علي المؤشرات المالية ومفاهيم القيمة المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية وتحليل الانحرافات المالية داخل المصرف .

رابعاً: الدراسة التطبيقية

إجراءات و تحليل البيانات و صحة الفرضيات

تم الحصول علي صور من ميزانية مصرف النيل للتجارة والتنمية وقائمتي الدخل للسنوات من 2011م إلي 2015م ، من الفرع الرئيسي بمدينة الخرطوم . ثم معالجة البيانات المستخدمة بالتبويب والتصنيف وأعداد المؤشرات المطلوبة . التحليل الأفقي للقوائم المالية لقائمتي المركز المالي وقائمة الدخل المصرف النيل للتجارة والتنمية

1/ جدول تحليل الأفقي لقائمة المركز المالي لمصرف النيل للتجار والتنمية (2011-2015م)

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
1/ الموجودات					
النقد وما في حكمه	%100	%187.90	%159.68	%160.61	%215.56
ذمم البيوع المؤجلة	%100	%122.89	%72.94	%200.70	%235.47
الاستثمارات القصير الأجل	%100	%126.31	%140.21	%209.50	%246.15
الاستثمارات الطويلة الأجل	%100	%107.99	%109.82	%111.96	%113.66
موجودات أخرى	%100	%108.10	%92.83	%106.16	%581.83
صافي الموجودات الثابتة	%100	%116.87	%155.36	%187.14	%270.33
أجمالي الموجودات	%100	%133.87	%135.06	%195.16	%252.42
2/ المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة					
الحسابات الجارية وحسابات الادخار	%100	%124.61	%144.97	%179.88	%243.99
ذمم دائنة أخرى	%100	%182.64	%164.06	%512.29	%166.52
مطلوبات أخرى	%100	%154.08	%73.79	%74.06	%248.60
أجمالي المطلوبات	%100	%132.42	%136.54	%187.32	%239.54
حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة	%100	%183.96	%144.30	%323.65	%521.28
أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	%100	%136.26	%137.12	%197.49	%260.55
3/ حقوق الملكية					
رأس المال المدفوع	%100	%100	%109.28	%161.32	%161.32
الاحتياطيات	%100	%205.69	%269.26	%384.22	%800.59
الأرباح (الخسائر)المبقاة	%100	%226.22	%136.08	%246.06	%226.72
أجمالي حقوق الملكية	%100	%112.17	%116.40	%174.11	%178.79
أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية	%100	%133.87	%135.06	%195.16	%252.42

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول أعلاه تم تحليل مصادر الأموال (المطلوبات) كالاتي :

أولاً : حقوق الملكية : يتحفظ المصرف بسياسة تثبيت هذا الحقوق وحيث صدرت قرارات من مصرف السودان المركزي بتحديد حد أدنى لرأس مال مما أدى لزيادة نسبة رأس مال في عام 2012م بمعدل 12% عن عام أساس وأيضاً وصلت في الارتفاع بزيد بمعدل 16% في عام 2013م وصلت إلي قمة الارتفاع في كل من عامي 2014م و 2015م أي بلغ ذروة الارتفاع بمعدلين 74% و 78% عن عام أساس ويعزي ذلك إلي تشجيع المودعين والمساهمين علي الاستثمارات مواردهم فيه ويدل ذلك كفاءة الرقابة المالية والأداء المالي المتميز وأيضاً يعزي ذلك للتطور الذي حدث في موارد المصرف والتحسين في حقوق الملكية .

ثانياً : الحسابات الدائنة الأخرى : أن هذا البند زاد عن عام أساس بمقدار 82% و ثم بدأ في انخفاض في كل من عامي 2013م و 2015م بمعدلين 64% و 66% ولكنها ارتفاع قمتها في عام 2014م بمعدل 412% يجب علي المصرف مراجعة هذا البند لمعرفة ترجح هذا البند و الأسباب التي أدت لذلك

ثالثاً : الحسابات الجارية والادخار : أن نسبتها في الارتفاع مستمرة في كل من أعوام 2012م و 2013م و 2014م و 2015م حيث كانت المعدلات مابين 24% و 44% و 79% و 143% عن عام أساس يدل ذلك حسن التعامل مع العملاء والمودعين والمتعاملون مع المصرف بتقديم أفضل الخدمات المصرفية ، الأمر الذي يؤثر علي المطلوبات السريعة من المصرف والتي قد تستخدم في السوق المصرفي مابين المصارف ذو المخاطر القليلة والربحية الكبير بالإضافة أمكانية استثمار في الشهادات الحكومية والاستثمارات المتعدد ، وهو مصدر هام للأموال والسيولة المتاحة يجب الاهتمام بها وتنميته ، ومحاولة زيادة الوعي المصرفي لدي المواطنين وابتكار الأوعية المصرفية الجاذبة للأموال الفردية والتشجيع علي الادخار بالمصارف لابد من أن يحتاط في حالة السحب المفاجئ من العملاء .

رابعة : حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة: نجد في عام 2013م انخفض في معدل 44% والارتفاع في عام 2012م بمعدل 83% من عام أساس ولكن بلغ قمة ذروتها في كل من عام 2014م بمعدل 223% عن عام أساس و ثم ستمر في الارتفاع في عام 2015م بمعدل 421% ويدل ذلك علي تعدد أنواع الاستثمارات و توفر السيولة ويقلل مخاطر رأس المال ومخاطر تمويل و مخاطر السوق وأيضاً نتيجة للزيادة في الموجودات المقتناة بغرض البيع .

من الجدول أعلاه تم تحليل استخدامات الأموال (الموجودات) كالاتي :

أولاً : صافي الأصول الثابتة : يلاحظ أن معدلات هذا البند في الارتفاع مستمر في كل من الأعوام 2012م و 2013م و 2014م و 2015م حيث تروح ما بين 16% و 55% و 87% و 170% عن عام أساس ويدل ذلك علي المحافظة علي الأصول الثابتة من المخاطر والإهلاك والتلف من الظروف الطبيعية ، مما يرجح ترشيد

المصرف لسياسة الاحتفاظ بأصول الثابتة في ظل التضخم السائد وزيادة ثقة دائنين ذلك عن طريق تسديد حقوقهم واستثمارها في الودائع والمشروعات الضخم .

ثانيا : الموجودات الأخرى : أن معدلين 8% و 6% في كل من عامي 2012م و 2014م و ثم انخفاض في عام 2013م بمعدل (8 %) و ثم الارتفاع ارتفع عاليا في عام 2015م حيث بلغ بمعدل 481% عن عام أساس ونجد أن الموجودات الأخرى تعددت استخدامات في أقسام المصرف المختلفة يدل ذلك علي استخدام تقنيات حديثة في العمل دخل وخارج المصرف .

ثالثا : النقد وما في حكمه : يتعامل المصرف بالعملة المحلية و عملات أجنبية متعددة الجنسية ويتم في نهاية السنة المالية بتحويلها إلي عملات محلية بالجنيه السوداني وأيضا من سياسة بنك السودان المركزي هي وضع قيود علي النقد الأجنبية وأن هذا البند نجد في عام 2012م ارتفع بمعدل 87% عن عام أساس و نجد انخفاض في عامي 2013م و 2014م بمعدلين 59% و 60% ولكنه ارتفع مرة أخرى في عام 2015م بمعدل 115% برغم من الزيادة في هذا البند تعني هذا تعطيل النقد السائلة ويجب علي المصرف الاستثمار هذا الزيادة في المشروعات المختلفة ويعزي الباحثون ذلك إلي تعدد العملات المحلية والأجنبية والاحتياطي أدت ذلك للارتفاع في ذلك العام .

رابعا : نمم البيوع المؤجلة والاستثمارات : هذا بند يعتبر مصدر من مصادر الاستخدام الأموال بالمصرف وأهم بند مؤثر في ربحية المصرفي وارتفعت نسبته من 255% في عام 2012م وفي عام 2013م بمعدل انخفاض بمعدل 221% و ثم قفز في عام 2014م بمعدل 420% وفي عام 2015م كانت بمعدل 494% عن عام أساس ليمثل حوالي عشر استخدامات للموارد المتاحة في المصرف وهي مخاطرة يجب أن تحسب بدقة في ظل ظروف التضخم الاقتصادية حيث أن انخفاض القيمة هو مكسب للمدين علي حساب موقف الدائن .

2/ جدول تحليل الأفقي للقائمة الدخل لمصرف النيل للتجارة والتنمية من 2011م إلي 2015م

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الإيرادات					
الدخل من البيوع المؤجلة	100%	111.89%	148.383%	348.56%	281.51%
الاستثمارات	100%	140.49%	180.10%	181.42%	281.10%
	100%	134.64%	173.71%	215.59%	281.19%
ناقصا: عائد أصحاب حسابات	100%	146.95%	194.84%	260.83%	436.62%

					الاستثمار المطلقة
%250.81	%206.75	%169.58	%132.23	%100	نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضاربا ورب المال
0	0	%111.11	%111.11	%100	ناقصا نصيب رب المال من الاستثمارات المقيدة
%118.72	%94.96	%72.47	%78.06	%100	زائدا : إيرادات الخدمات المصرفية
%24.33	%478.35	%390.16	%573.13	%100	إيرادات أخرى
%205.44	%180.76	%144.16	%128.77	%100	أجمالي إيرادات البنك
					ناقصا : المصروفات
%210.79	%161.77	%149.12	%116.25	%100	المصروفات العمومية والإدارية
%311.05	%221.14	%170.51	%133.12	%100	الاستهلاكيات الأصول الثابتة
0	0	0	%477.23	%100	إطفاء مصروفات التأسيس
0	0	%100	%100	%100	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
%197.60	%166.25	%145.87	%116.10	%100	أجمالي المصروفات
%258.59	%279.03	%132.61	%214.59	%100	الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضرائب
%519.75	%549.41	%101.73	%117.61	%100	ناقصا : الزكاة والضرائب
%227.19	%246.52	%136.32	%226.25	%100	صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب
%237.52	%257.73	%142.52	%226.25	%100	ناقصا : مكافأة مجلس الإدارة
%226.78	%246.08	%136.07	%226.25	%100	ناقصا : الاحتياطات
%226.78	%246.08	136.07	%226.25	%100	صافي أرباح العام

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

في جدول رقم (2) تحليل الأفقي لقائمة الدخل للمصرف النيل للتجارة والتنمية نجد أن :

أولاً: الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات : أن تتفاوت نسب هذا بند حيث بلغ في عام 2012م بمعدل 34% عن عام أساس و تم وصلت في الارتفاع في كل من عام 2013م بمعدل 73% وبلغ أعلي معدلين في كل من عامي 2014م و 2015م بمعدلين 115% و 181% ويعزى الباحثون إلي أن هناك علاقة بين كفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي في هذا المصرف ونتيجة لاستخدامات المصرف للموارد .

ثانياً : إيرادات الخدمات المصرفية : نجد في كل من عامي 2012م و 2013م حيث حقق بمعدلين 78% و 72% و تم نتيجة لتقديم خدمات المصرفية متطور ارتفع في عام 2014م بمعدل 94% ويدل ذلك علي حسن تطوير الخدمات التي تقدم في المصرف و تم وصال في الارتفاع مرة آخر بمعدل 118% عن عام أساس نتيجة لإدخال الخدمات المصرفية الالكترونية مثل الرسائل الالكترونية وهذا يدل علي وجود علاقة بين أساليب وأدوات التحليل المالي في السيطرة علي الانحرافات .

ثالثاً : المصروفات العمومية والإدارية : تتفاوت نسب هذا البند في المعدلات من حيث المستويات حيث تتراوح ما بين 16% و 49% و 61% و 110% في كل من أعوام 2012م و 2013م و 2014م و 2015م عن عام أساس نتيجة لزيادة الإيرادات أدي إلي زيادة المصروفات وأيضاً استخدام بعض أنواع الرقابة المالية داخل المصرف ساعد علي السيطرة علي الأخطاء والانحرافات .

رابعاً : صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب : كان الدخل في عام 2013م منخفض بمعدل 136% عن عام أساس و تم وصل في الارتفاع في كل من عامين 2012م و 2015م بمعدلين 126% و 127% عن عام أساس ولكن بلغ الدخل ذروتها في عام 2014م بمعدل 146% عن عام أساس نتيجة لهذا الارتفاع يدل وجود أسباب لهذا من ضم هذا أسباب هو وجود التضخم والظروف الاقتصادية في هذا الجزء سوف نطرق إلي التحليل الرأسي لقوائم المصرف النيل للتجارة والتنمية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل) عن السنوات 2011م إلي 2015م .

3/ جدول تحليل الرأسي للمصرف النيل للتجارة والتنمية من عام 2011م إلي عام 2015م

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الموجودات :					
النقد وما في حكمه	15%	21%	18%	12%	13%
ذمم البيوع المؤجلة	10%	9%	5%	10%	8%
الاستثمارات القصيرة الأجل	65%	62%	68%	70%	64%
الاستثمارات الطويلة الأجل	1%	1%	1%	1%	1%

%9	%2	%3	%3	%4	موجودات أخرى
<u>%5</u>	<u>%5</u>	<u>%5</u>	<u>%4</u>	<u>%5</u>	صافي الموجودات الثابتة
%100	%100	%100	%100	%100	أجمالي الموجودات
%64	%61	%71	%62	%67	الحسابات الجارية والادخار
%4	%14	%7	%7	%5	ذمم دائنة أخرى
<u>%11</u>	<u>%5</u>	<u>%6</u>	<u>%13</u>	<u>%11</u>	مطلوبات أخرى
%79	%80	%84	%82	%83	أجمالي المطلوبات
<u>%14</u>	<u>%12</u>	<u>%7</u>	<u>%9</u>	<u>%7</u>	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
%93	%92	%91	%91	%90	أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
					حقوق الملكية :-
%6	%7	%7	%7	%9	رأس المال المدفوع
0	0	0	0	0	الاحتياطيات
<u>%1</u>	<u>%1</u>	<u>%2</u>	<u>%2</u>	<u>%1</u>	الأرباح (الخسارة) المبقاة
<u>%7</u>	<u>%8</u>	<u>%9</u>	<u>%9</u>	<u>%10</u>	أجمالي حقوق الملكية
<u>%100</u>	<u>%100</u>	<u>%100</u>	<u>%100</u>	<u>%100</u>	أجمالي المطلوبات وحقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول رقم (3) تم تحليل مصادر الأموال (المطلوبات) كالاتي :

أولاً : حقوق الملكية : نجد أصدر مصرف السودان المركزي قرار بتحديد حد أدنى لرأس المال مما أدى لزيادة نسبة رأس المال المصرف وأيضا من ضم سياسات المصرف السودان المركزي وضع سياسة قيود لعملات الأجنبية وكانت معدلين متساوي في كل من عامي 2012م و 2013م 9% و 9% و ثم حقق انخفاض طفيف في كل من عامي 2014م و 2015م بمعدلين 8% و 7% ارتفعت معدل في عام أساس مقارنة بأعوام أخرى ويجب علي المصرف الزيادة رأس المال حتى نرفع نسبة حقوق الملكية بالنسبة عالي

وعن طريق رفع نسبة استخدام الاحتياطات نتيجة قللت نسبة الاحتياطات في المصرف أدى إلي قللت نسبة حقوق الملكية.

ثانيا : الحسابات الدائنة الأخرى : أن هذا بند في كل من عام 2015م انخفاض بمعدل 6% ولكنها الارتفاع في كل من عامي 2012م و2013م ارتفاعا طفيفا بمعدلين 7% و 7% ولكنه بلغ ضعف أي بمعدل 14% وذلك في عام 2014م ولكن في عام أساس منخفضا عن أعوام أخرى يدل ذلك أن أوراق الدفع ومخصصات وأرباح المقاولات مرتفع ونتيجة لذلك أدى إلي زيادة طفيف في المطلوبات الأخرى ، والأمر يرجع للسياسة لمصرفي الاعتماد علي مصادر التمويل المختلفة لتوفير السيولة لاستخداماته.

ثالثا : الحسابات الجارية والادخار : في عام 2013م كان معدلها مرتفع 71% و ثم حدث انخفاضا بسيط في كل من أعوام 2012م و2014م و2015م بمعدلات 62% و 61% و 64% ونجد أن عام أساس متساوي مع أعوام آخر الأمر الذي يؤثر علي المطلوبات السريعة من المصرف والتي قد تستخدم في السوق المصرفي ما بين المصارف ذو المخاطر القليلة والربحية الكبير ويجب علي المصرف استخدام مصدر هام للأموال والسيولة المتاحة يجب الاهتمام بها وتنميته و توفير خدمات أفضل للمودعين والمساهمين والعملاء ونتيجة لذلك يحمي المصرف من مشاكل السيولة الطارئة والأمر الذي يستدعي محاولة زيادة الوعي المصرفي لدي المواطنين وابتكار الأوعية المصرفية الجاذبة للأموال الفردية والتشجيع علي الادخار بالمصارف.

رابعا : حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة : نجدها ارتفعت الأهمية النسبية للبند مسجلا نسبة زيادة أكثر من ضعف المعدل في عامي 2014م و2015م بمعدلين 12% و 14% ولكنها بدت تتخفص في كل من عامي 2012م و2013م بمعدلين 9% و 7% وأيضا في عام أساس كانت معدل منخفض مقارنة مع أعوام انخفاض ويجب علي المصرف سعي في رفع معدلات الاستثمارات تنتج عنها رفع معدلات الاحتياطات حتى توجه المخاطرة والأخطاء والانحرافات التي تحدث وأيضا ينتج عنها عدم تعدد أنواع الاستثمارات ويؤدي ذلك للمخاطر في رأس المال .

من جدول رقم (4) تم تحليل استخدامات الأموال (الموجودات) كالاتي :

أولا : صافي الأصول الثابتة : أن هذا بند في كل من عامي 2013م و2014م و2015م نسبتها ثابت بمعدل 5% وأيضا نجد معدل أساس ثابت مع هذا أعوام ولكن انخفاض في عام 2012م بمعدل 4% يجب علي المصرف أن يحتفظ بالأصول الثابتة ويوسع فيها بوسطه الاستثمارات والودائع والتمويل لتفادي المخاطرة السوق والمخاطرة الائتمان وزيادة ثقة الدائنين في سداد حقوقهم .

ثانيا : الموجودات الأخرى : نحد أن القيمة النسبية للبند اتخذت اتجاه للانخفاض في كل أعوام 2012م و2013م و2014م بمعدلات 3% و 3% و 2% وأيضا كانت معدل أساس منخفض مقارنة مع أعوام أخرى ولكن نجد في عام 2015م ارتفعت بمعدل 9 % نتيجة لاستخدام تم معالجة العجز في مخصص فوائد ما بعد الخدمة وإيرادات مستحقة كانت القيم مرتفع في هذا الفترة .

ثالثا : النقد وما في حكمه : يستخدم المصرف العملات المحلية وهي الجنية السوداني والعملات الأجنبية والتي يتم تحويلها في نهاية العام المالي لعملات محلية بالجنيه السوداني و تعرض هذا بند إلي ارتفاع في عام 2012م بمعدل 21%و ثم انخفا في عام 2013م بمعدل 18% و ثم وصلت في انخفاض في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 12% و 13% وأيضا عام أساس كان منخفض مقارنة مع أعوام أخرى ومما يشير لاتجاه المصرف في تخفيض قيمة النقد السائلة المحتفظ بها لاستثماره وزيادة معدل دوران النقدية وتفاذي مخاطر انخفاض القيمة ويجب علي المصرف أن يوسع التعامل في العملات الأجنبية ورفع نسبة الاحتياطي في المصرف المركز السودان ولتفاذي أيضا مخاطرة رأس المال والمخاطر السوق والتمويل وغيرها .

رابعا: نمم البيوع المؤجل والاستثمارات هذا البند يؤثر في الاستخدام الطبيعي للأموال وربحية المصرفي للمصادر أموال وارتفعت نسبته في عام 2014م بمعدل 81% وباقي المعدلات تروح ما بين 76% و72% و 74% و 73% كان ثابت في عام أساس مع أعوام أخرى ويجب علي المصرف السعي في توسع استخدام الموارد المتاحة وهي مخاطرة يجب أن تحسب بدقة، والتعامل معها في ضوء نسبة المخاطرة المقبولة يضعها المصرف كسياسة عامة للالتزام بها ، وهذه السياسة تعني اتجاه المصرف لزيادة استثماراته في المجالات المتاحة .

4/ الجدول الرأسي لقائمة الدخل لمصرف النيل للتجارة والتنمية من عام 2011م . 2015م

البيات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015و
الإيرادات					
الدخل من البيوع المؤجلة	16%	14%	17%	31%	22%
الاستثمارات	63%	68%	78%	63%	86%
	79%	82%	95%	93%	108%
ناقصا عائد أصحاب الاستثمار	(13%)	(14%)	(17%)	(19%)	(27%)
المطلقة					

%81	%75	%78	%68	%66	نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضاربا
0	0	(%2)	(%2)	(%2)	ناقصا :نصيب رب المال من الاستثمارات المقيدة
%19	%18	%17	%20	%34	زائدا : إيرادات الخدمات المصرفية
0	%7	%7	%12	%2	إيرادات أخرى
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>%2</u>	<u>0</u>	مكاسب تقييم العملات
%100	%100	%100	%100	%100	أجمالي إيرادات البنك
					ناقصا : المصروفات
%79	%68	%79	%69	%76	المصروفات العمومية والإدارية
%5	%4	%4	%4	%4	أستهلاكات الأصول الثابتة
0	0	%5	%5	%7	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
<u>0</u>	<u>%8</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	خسائر بيع وشراء عملات أجنبية
%84	%80	%88	%79	%87	أجمالي المصروفات
%16	%20	%12	%21	%13	الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضرائب
(%3)	(%4)	(%1)	(%1)	(%1)	ناقصا: الزكاة والضرائب
%13	%16	%11	%20	%11	صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب
(%1)	(%1)	0	(%1)	0	ناقصا : مكافأة مجلس الإدارة
(%1)	(%2)	(%1)	(%2)	(%1)	ناقصا : الاحتياطيات
%11	%13	%9	%17	%10	صافي أرباح العام

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية في هذا الجزء يتم تحليل الرأسي للقائمة الدخل من عام 2011م إلي عام 2015م :

أولاً: دخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات نجد في ارتفاع مستمر في معدلاتها في كل أعوام 2012م و2013م و2014م بمعدلات 82% و95% و94% كان معدل مخفض في عام أساس عن أعوام أخرى وفي عام 2015م ارتفعت نسبته بمعدل 108% نتيجة للاستثمارات وتوسع في الودائع ويؤدي هذا إلي سداد التزاماتها طرف المصرف ولموجهة الظروف الاقتصادية وشح في العملات نتيجة لحصار الاقتصادية والتضخم.

ثانياً : إيرادات الخدمات المصرفية : أن انخفاض نسبتها في أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م أخرى بمعدلات ثابت 20% و17% و18% و19% وكان في عام أساس هذا المعدل مرتفع مقارنة مع أعوام أخرى نتيجة هذا انخفاض لانحسار نشاط المصرف في مجال الاعتمادات و الشح في النقد الأجنبي .

ثالثاً : المصروفات العمومية والإدارية : أن زيادة ثابت في معدلات في كل أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م 69% و79% و68% و79% كان معدل في عام أساس مستقر مقارنة مع أعوام أخرى نتيجة لزيادة بنود المصروفات التي ارتبطت بتغيير الاسم والشعار والإصلاحات وغيرها من المصروفات وبالإضافة للزيادة في مخصص التمويل المتعثر (التعثر في سداد أقساط التمويل) .

رابعاً: صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب :تلاحظ الباحثة ارتفعت في عام 2012م بمعدل 20% وانخفاض في كل من عامي 2013م و2015م بمعدلين 11% و13% وكان معدل في عام أساس منخفضاً وارتفعت ارتفاعاً طفيف في عام 2014م بمعدل 16% نتيجة رفع نسبة الزكاة والضرائب و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وزيادة بنود المصروفات هذا الجزء يتم استخدام المؤشرات المالي في كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل :

5/ جدول نسبة الربحية من 2011م إلي 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل العائد علي الموجودات	0.92%	1.56%	0.93%	1.17%	0.83%
معدل العائد علي حقوق الملكية	9.29%	18.73%	10.88%	13.15%	11.81%
معدل العائد علي رأس المال المدفوع	10.31%	23.33%	12.87%	15.76%	14.52%
معدل العائد علي	120.02%	202.69%	116.10%	159.07%	105.30

الودائع					
معدل استخدام الموجودات	6.54%	7.45%	8.58%	7.73%	8.04%

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (5) نجد الارتفاع الواضح في جميع المعدلات التي تقيس ربحية المصرف حيث بلغ معدل العائد علي الموجودات في عامي 2013م و 2015م 0.93% و 0.83% وكان معدل عام أساس ثابت مع في هذا أعوام و ثم ارتفعت مرة أخرى في عامي 2012م و 2014م بمعدلين 1.56% و 1.17% نتيجة زيادة رأس المال المدفوع وأما معدل العائد علي حقوق الملكية فقد شهد الارتفاع كبير في كل من أعوام 2013م و 2014م و 2015م بمعدلات 11% و 13% و 12% وبلغ ذروتها في عام 2012م بمعدل 19% ونجد معدل عام أساس منخفضا مقارنة مع أعوام أخرى ونتيجة لتحقيق زيادة في الأرباح المبقاة مما أدى لزيادة في حقوق الملكية وأيضا معدل العائد علي الرأس المال المدفوع حقق ارتفاع في عامي 2012م بمعدل 23% و في أعوام 2013م و 2014م و 2015م كانت معدلات 12.87% و 15.76% و 14.52% وأما عام أساس كان منخفضا مقارنة مع أعوام أخرى ويرجع الباحثون الارتفاع إلي للارتفاع قيمة رأس المال المدفوع لمواجهة المخاطرة ومعدل العائد علي الودائع قد شهد الارتفاع عالي في عامي 2012م و 2014م بمعدلين 203% و 159% وأما باقي عامي 2013م و 2015م كانت معدلات مستقر ما بين 119.99% و 116.10% و 105.30% وكان عام أساس منخفضا مقارنة مع أعوام أخرى وترجع الباحثة هذا إلي تعدد أنواع الودائع وهذه النسبة توضح قدرة المصرف علي توليد الأرباح من الودائع يلاحظ انخفاض عدم قدرة المصرف علي توليد الأرباح مما يدق ناقوس الخطر لضرورة مراجعة المصرف لسياساته في التمويل والمخاطر لتوليد الأرباح ويجب متابعة ودراسة أسبابه وتطويرها وأما معدل استخدام الموجودات فقد شهد الارتفاع في عامي 2012م و 2013م بمعدلين 7.73% و 8.58% وأما في عامي 2014م و 2015م بمعدلين 7.45% و 6.54% كان عام أساس مرتفع مقارنة مع أعوام أخرى ونتيجة لذلك نجد المصرف إعادة ترتيب أوضاع وتمكنه من رفع حجم الأصول وحقوق الملكية ومن ثم تعظيم ربحيته مع تقليل الأخطاء والانحرافات عن طريق كفاءة الرقابة المالية .

6/ جدول نسبة السيولة من عام 2011م إلي عام 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل الرصيد النقدي	155.41%	192.96%	142.63%	233.92%	84.72%

معدل الاحتياطي القانوني	%69.62	%108.43	%121.88	%87.36	%90.07
معدل النقدية إلي إجمالي الموجودات	%4.82	%5.08	%5.38	%2.16	%2.28

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (6) أن الأصول النقدية قد ارتفعت في عام 2012م بمعدل 193% و ثم انخفض مرة في عام 2013م بمعدل 142% وبلغ ذروتها في عام 2014م بمعدل 233% كانت معدل أساس منخفضا ومع قرار البنك السودان بزيادة رأس المال المصارف ومع انخفاض واضح في نسبتها في عام 2015م 85% نظر لاتجاه المصرف إلي الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية ، وهذه النسبة توضح العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموع التزاماته المالية ، وانخفاض هذه النسبة للرصيد النقدي علما بأنه أهم مكونات السيولة النقدية هو مؤشر علي ارتفاع استغلال المصرف لموارده السائلة في استثماراته وتنفيذ سياساته الائتمانية وأما معدل الاحتياطي القانوني فد الارتفاع في عامي 2012م و2013م بمعدلين 108% و121% وانخفاض مرة أخرى في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 87% و90% وكان معدل في عام أساس منخفضا مع باقي أعوام وحيث هذه النسبة تعكس مدي قدرة الاحتياطيات علي الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف ، وفي كل الحالات ، ونجد أن النسبة المعقولة 1:1 وهي النسبة المناسبة لتغطية الالتزامات لذلك فأن أي زيادة عن هذه النسبة تمثل سيولة غير مستغلة بينما انخفاضها يشير لاحتمال تعرض المصرف لازمات في حالات السحب المفاجئ والتغيير في هذا النسبة نظرا لاتخاذ المصرف سياسة تمويل استثماراته وبالتالي يجب تعامل معاملة الودائع لتحديد موقف المصرف من التزاماته وأما معدل النقدية إلي إجمالي الموجودات الارتفاع في كل من عامي 2012م و2013م بمعدلين 5% و5% ولكنها انخفاض في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 2% و2% نتيجة لقللت توسع في نشاط الإقراض والاستثمار لا بدا من توسع في مشروعات الاستثمارية لتفادي المخاطرة .

7/ جدول نسبة ملاءة رأس المال من عام 2011م إلي 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل حق الملكية ألي الاستثمارات المالية	0	0	0	0	64.08%
معدل حق الملكية إلي	9.94%	8.33%	8.57%	8.87%	7.04%

					أجمالي الموجودات
%89.21	%120.96	%106.88	%108.25	%129.22	معدل حق الملكية إلي الودائع

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (7) أن معدل حقوق الملكية إلي الاستثمارات المالية نجد أن هذا البند في جميع أعوام لم يتم التعامل في الأوراق المالية ما عدا عام 2015م كانت بمعدل 64% ومعدل حقوق الملكية إلي إجمالي الموجودات نجده مرتفع في كل من أعوام 2012م و2013م و2014م وكانت بمعدلات 8% و 8% و 8% ونجد في عام أساس معدل مرتفع ولكنه انخفض انخفاضاً طفيفاً في عام 2015م بمعدل 7% نتيجة لاستخدام الأصول السائلة بكمية كبير في التعامل في المصرف وتوفير حقوق الملكية هذا ساعد علي جذب المودعين والمساهمين وأيضاً معدل حقوق الملكية إلي الودائع نجدها الارتفاع في كل من عامي 2012م و2013م بمعدلين 108% و 106% ولكنها انخفضا في عام 2015م بمعدل 89% وفي عام أساس كان معدل منخفضاً ونتيجة لانخفاض حقوق الملكية في هذا عام ولكنه ارتفعت في عام 2014م بمعدل 120% نجد رفعت حقوق الملكية في هذا عام .

8/ جدول نسبة توظيف الأموال من عام 2011م إلي عام 2015م

مؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل توظيف الموارد	%86.49	%44.01	%44.01	%49.50	%48.76
معدل الاستثمارات الودائع	%97.67	%91.66	%90.99	%109.39	%92.27
معدل إجمالي إيرادات إلي إجمالي الاستثمارات	%107.03	%109.57	%117.42	%92.85	%89.87
معدل إجمالي إيرادات إلي إجمالي الموجودات	%8.04	%7.73	%8.58	%7.45	%6.54

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية من الجدول (8) نجد أن نسبتها انخفاض في كل من أعوام 2012م و 2013م و 2014م و 2015م بمعدلات 44% و 44% و 49% و 48% وكان معدل في عام أساس مرتفعا مقارنة مع باقي أعوام آخر ولكن لا بد لمصرف من رفع معدلات توظيف الموارد بدخل الاستثمارات جديد في المصرف وبعض المشروعات الضخم في المصرف وأما معدل الاستثمارات الودائع ارتفع في عام 2014م بمعدل 109% و ثم انخفاض انخفاضاً طفيف في أعوام 2012م و 2013م و 2015م بمعدلات 91% و 91% و 92% كان معدل أساس ثابت مع هذا أعوام بمعدل 97% ولا بد لمصرف من التوسع في الودائع وتقديم الخدمات المتطورة وتسيير الإجراءات الودائع دخل المصرف وأما معدل إجمالي إيرادات إلي إجمالي الاستثمارات بلغ ذروتها في عام 2013م و ثم انخفاض في عام 2012م بمعدل 109% وحدثت انخفاضا في عامي 2014م و 2015م بمعدلين 92% و 89% وكان معدل أساس منخفضا مقارنة مع أعوام آخر ونتيجة لا بد لمصرف من تقلل المصروفات وزيادة إيرادات وتعدد الاستثمارات دخل المصرف لتقادي المخاطرة والأخطاء والظروف الاقتصادية وأيضا معدل إجمالي إيرادات إلي إجمالي الموجودات يلاحظ في أعوام 2012م و 2013م ارتفعت معدلين 7.73% و 8.58% ذلك نتج عن تعدد الموجودات التي يتعامل بها المصرف و ثم حدث انخفاضا طفيفا في عامي 2014م و 2015م بمعدلين 7% و 7% كان معدل أساس مرتفعا ولذلك للانخفاض في الأرباح المصرف والزيادة في حجم الأصول ولا بد لمصرف من زيادة إيرادات المصرف عن طريق ادخل مشروعات ضخم لتقادي المخاطرة والانحرافات والأخطاء وعن طريق الرقابة المالية والأداء المالي وكشف الانحرافات المالية .

9/ جدول معدلات نسب النمو من عام 2011م إلي 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل نمو الإجمالي	100%	148.65%	149.97%	216.71%	280.29%
معدل النمو في الودائع	100%	133.99%	140.98%	186.03%	259.02%
معدل النمو في حقوق الملكية	100%	112.17%	116.40%	174.11%	178.79%

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية من الجدول (9) الزيادة الكبيرة في معدلات النمو للمصرف ناتج لسياسة المتبع دخل المصرف حيث ارتفع معدل النمو الإجمالي في عامي 2012م و 2013م كان معدلين 48% و 49% من عام أساس ونجد أن

معدل في الارتفاع في عامي 2014م و2015م بمعدلين 117% و 180% من عام أساس وترجع ذلك للنمو الكبير في حجم الأصول وكما ارتفعت معدل النمو في الودائع حيث ارتفع من عام أساس إلي عام 2012م بمعدل 34% ثم واصل في ارتفاع في عامي 2013م و2014م بمعدلين 41% و86% و ثم وصل ذروتها في عام 2015م بمعدل 159% عن عام أساس وترجع ذلك إلي توسع في حجم الودائع دخل المصرف وأيضا معدل النمو في حقوق الملكية حيث حقق ارتفاعا في معدلاتها حيث بلغ في عامي 2012م و2013م بمعدلين 12% و 16% عن عام أساس وحيث ارتفع مرة آخر بلغ قم ارتفاعها في عامي 2014م و2015م بمعدلين 74% و 79% وترجع الباحثة هذا ارتفاع إلي توسع في حقوق الملكية ومشروعات الضخم التي دخلها المصرف في هذا الفترات .

ومن التحليل السابق للمصرف من وجهة تحليل الأفقي والرأسي نتيجة لمتبع تحليل المركز المالي وقائمة الدخل أتضح منها أن هذا الأدوات وأساليب التحليل المختلفة تساعد في تطوير المصرف عن طريق الخدمات المصرفية الحديثة ومتطور وهذا يؤدي أثبات صحة الفرضية الأول (هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالي علي الأداء المالي) وأيضا تلعب المؤشرات التحليل المالي دور هام في كشف عن الأخطاء والانحرافات المالي التي تحدث في المصرف حتى توضح نقاط الضعف والقوة وأيضا توضح الأرباح الموزع وغير موزع في المصرف وكشفت المؤشرات الأوراق المالية التي لم تستخدم في المصرف ألا في عام 2015م لذلك يؤدي أثبات صحة الفرضية الثانية (هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي) و ناحية التحليل الأفقي والرأسي نتيجة لمتبع تحليل البيانات والمعلومات المالية للمصرف عن طريقة أدواته وأساليبه ونجد أن استخدام التحليل يؤدي علي تحسين المؤسسات المصرفية ويؤدي علي كفاءة الرقابة المالية وتحسين الأداء وهنا تم معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق استخدام طريقتين التحليل الأفقي والرأسي وهنا إثبات صحة الفرضية الثالثة (هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي السيطرة علي الانحرافات) وأيضا تم استخدام المؤشرات المالي في تحديد كفاءة الرقابة علي التكاليف والكشف عن الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر وعن طريق معالجة بالمؤشرات يساعد في كشف عن التلاعب والانحرافات هذه يثاب صحة أو عدم صحة الفرضية الرابعة (هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات) .

خلاصة هذا الجزء من تحليل المالي لمصرف النيل للتجارة والتنمية للقوائم المالية متمثل في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حيث أثبت أن هناك علاقة ما بين الأساليب والمؤشرات المالية في رفع كفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي عن طريق التحليل المالي وأيضا نجد أن هناك علاقة بين الأدوات والأساليب والمؤشرات في السيطرة علي الانحرافات المالي وكشف عن الأخطاء ولذلك يجب علي المصرف من رفع معدلات الاحتياطات والاستثمارات في الأوراق المالية حتى تعود الفوائد علي المصرف وأيضا علي المصرف الاستثمار في الاستثمارات الطويلة الأجل حتى يتمكن المصرف معرفة إيرادات في المد الطويل .

ملخص التحليل المالي

من التحليل السابق يلاحظ أن التحليل عن طريق التحليل الأفقي والرأسي والمؤشرات المالية للقوائم للمصرفين تؤدي إلي النتائج التالية :

1/ نتيجة لوضوح المعلومات القوائم المالية في ظل الإفصاح واستخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي حيث الارتفاع كل من معدلات حقوق الملكية والاستثمارات والاحتياطات وساعد الرقابة المالية علي الأداء المالي في أثبات الفرضية الأولى ونصها: "هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالية علي الأداء"

2/ نتيجة لتحسب السيولة لمقابلة المسحوبات العملاء لابد من وضع نسبة عالي من الأرباح غير موزع والرأس المال المدفوع والاحتياطات وجدت عن طريق المؤشرات المالي استطع المصرف من تحكم من معدلات هذا البنود ظهر ذلك في معدلات هذا النسب مما أثباتا لصحة الفرضية الثانية ونصها :

"هنالك فروق ذات إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي"

3/ باستخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي أتضح لنا أن أثر التضخم في بعض معدلات في المصرف ونتيجة لذلك لجاء المصرف للاستخدام أنواع الرقابة المالية علي الأداء المالي و حتى يتم معالجة التضخم والأخطاء والانحرافات نتيجة من التضخم والظروف الاقتصاد متمثل في الحصار الاقتصاد مم أثبات صحة الفرضية الثالثة ونصها:

"هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات"

4/ نلاحظ أن مؤشرات المالي في معدلات النمو والاستثمارات في الودائع كمثل كانت مرتفع نسبها وتضح لنا أن بعض المعدلات كانت صفر بذات في مصرف النيل للتجارة والتنمية لذلك أظهرت هذا التحليل بواسطة المؤشرات المالية مدي السيطرة الانحرافات بعض المصارف و في رفع معدلات مما أثبات صحة الفرضية الرابعة ونصها :

" هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات. "

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

من خلال الدراسة التطبيقية ونتائج التحليل التي تم إجراؤها ، تم إثبات صحة الفرضيات ، وتوصل البحث إلي نتائج التالية :-

1/ أن المصرف يتبع سياسة التوازن مابين السيولة والربحية والتوظيف الجيد للموارد والأرباح الناتجة عنها ، ويتضح ذلك من أثر التحليل المالي من خلال (الأدوات وأساليب ، المؤشرات) علي كفاءة الرقابة علي الأداء المالي والسيطرة علي الانحرافات.

2/ أن عملية التحليل المالي للمصرف قد أدت إلي وجود بعض نقاط الضعف في المصرف مما ساعد علي موجه كل الظروف الاقتصادية.

3/ البرنامج المستخدم في المصرف لمتابعة السيولة متميز وتيم أليا وعبر الشبكة، مما يوفر الجهد والوقت وسرعة والرقابة المالية الجيد علي الأداء المالي.

4/ يتميز المصرف بوجود إدارات وأقسام فعالة لإدارة المخاطرة و السيولة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرة الائتمانية والمخاطرة الاستثمار وغيرها ، وتساهم هذه الإدارات في القيام بدور فاعل في التوجيه السليم للاستثمارات الجيدة.

5/ أن مصرف النيل للتجارة والتنمية لم يستخدم الاستثمار في الأوراق المالية ألا في عام 2015م وفي هذا الفترة تم استخدام الودائع النقدية لتغطية إفلاس المصرف.

6/ ارتفاع معدل العائد علي الاستثمار خلال سنوات الدراسة مما يدل علي أن المصرف يستثمران موجودات بصورة جيدة .

7/ يفتقد المصرف للإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطرة السيولة خصوصا في الموسم التي يكثر فيها السحب من حسابات العملاء .

ثانيا : التوصيات

من خلال النتائج السابقة ، يوصي البحث بالتالي :

1/ ضرورة تطوير نماذج قياس وتوفير مؤشرات المصرفية متطورة وتوفير المزيد من الدراسات التي تعامل علي رفع الأرباح المصرفية.

2/ ترشيد الاستيراد وذلك بتقليل الاعتماد علي الدول التي تعاني من معدل تضخم مرتفع وأيضاً استخدام الاستثمارات طويلة الأجل.

3/ الاهتمام بتدريب وزيادة الخبرات للموظفين بالإدارات المختصة بإدارة السيولة.

4/ ضرورة الاهتمام بتنويع مجالات الاستثمار علي أن بوجه الفائض من السيولة والودائع في حالة وجود الاستثمار في الشهادات الحكومية يؤدي هذا إلي رفع اقتصاد الدولة.

5/ الاهتمام بزيادة وعي وتنقيف المواطنين بالأوعية الادخارية المتاحة بالمصارف ومميزاتها والخدمات المصرفية التابعة لها.

6/ ضرورة الاهتمام بالخدمات المصرفية ومواكبة تطويرها علمياً وتقنياً .

7/ ضرورة مراجعة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل والأصول الثابتة والتأكد من وجودها المادي وقيمتها العادلة في المصرفين .

8/ ضرورة استخدام التحليل المالي والأداء المالي للتعرف علي حقيقة الوضع المالي للمصرف ومن التنبؤ بمستقبل وعمل ندوات ومحاضرات ونشر دور لنشر مفاهيم التحليل المالي والأداء المالي.

9/ ضرورة استخدام التحليل المالي والأداء المالي للتعرف علي حقيقة الوضع المالي للمتقدمين بطلبات الاستثمارات والتنبؤ بمقدارهم علي السداد في المستقبل .

10/ ضرورة بناء محافظ استثمارية متعددة الأصول المالية وذلك لتفادي مخاطر الاستثمارات .

11/ ضرورة أحكام الرقابة علي المصارف والتشدد في تطبيق المعايير الدولية والقوانين المحلية حفاظاً علي حقوق المودعين

خامساً: المصادر والمراجع

1/ محاسن عبد العزيز محمد، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات بنك الخرطوم ، رسالة ماجستير، جامعة السودان 2000م.

2/ هشام دهب محمد نور خليل ، أهمية التحليل المالي في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف ، دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي ، ماجستير محاسبة ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2010م).

3/ هيثم علي عبد الرحيم ، التحليل المالي ودوره في تقويم كفاءة أداء للمصارف السودانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، 2014م .

3/ الطيب حامد إدريس موسي ، أثر القياس المرجعي علي تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الرابعة عشر ، 2015م.

4/ منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م).

5/ خلدون إبراهيم شريفات ، إدارة تحليل مالي (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م)

- 6/ وليد ناجي الحالي ، التحليل المالي (الدمرك : منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2007م).
- 7/ ري اتش جاريسون وإريك نورين ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد (الرياض : دار المريخ ، 2008م)
- 8/ زياد رمضان ، التحليل المالي للغايات الإدارية بالمنشآت التجارية والصناعية (دم : دن ، 1983م)
- 10/ احمد هاشم ، موسي فضل الله ، تحليل البيانات المالية (الخرطوم السودان : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2007م)
- 11/ ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية (الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر 2006م)،
- 12/ الصياح عبد الستار ، سعود العامري ، الإدارة المالية أطر نظرية ، ط1 (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م).
- 13/ محمد يونس خان ، هشام صالح غرايبة ، الإدارة المالية (عمان : مكتبة الكتب الأردنية ، 1999م)
- 14/ صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي ، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها (عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 1998م).
- 15/ مفلح محمد عوض عقل ، مقدمة الإدارة والتحليل المالي (عمان : دار مكتبة مجتمع العربية للنشر وتوزيع ، 2006م)
- 16/ أكرم إبراهيم عطية حماد ، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي بالسودان - دراسة المقارنة (رسالة دكتوراة)جامعة الجزيرة ، قسم المحاسبة والتمويل ، 2003م).
- 17/ صادققر ابشة الحسني، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 27 ، العدد 2 ، 2000م)
- 18/ خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات للناحية العملية (عمان:معهد الدراسات المصرفية البنك المركزي ،1988م)
- 19/ جربوع ويوسف محمد ، مراجعة الحسابات المتقدمة ووفقا لمعايير المراجعة الدولية ، ط1 ، 2002م)
- 20/ معتصم الدباس "قدرة المحتوى المعلوماتي لمقاييس التقييم الاقتصادية والمحاسبية علي التنبؤ بعائد السهم السوقي" مجلة الفكر المحاسبي" العدد الثاني ،ديسمبر 2008م"
- 21/ منير محمود سالم ، دراسات في المحاسبة الإدارية (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، 1982م)
- 22/ محمد توفيق ، التكاليف المعيارية (القاهرة : مكتبة الشباب للنشر ، 1973م)